Al-Kitab Journal for Human Sciences Vol.9, No.15-2026
http:// doi:www.doi.org/10.32441/kjhs,9.15.1

Al-Kitab Journal for Human Sciences (KJHS)
Scientific Biannual Refereed Journal
P-ISSN2617-460, E-ISSN (3005-8643)
https://isnra.net/index.php/KJHS/about/editorialTeam

Legal Provisions of the Ruqyah Contract - A Comparative Study -

Mathkal Ahmed Hafedh Alabbas
Dr. Raeda Mohammed Mahmoud
Lecturer
College of Law - University of Mosul

ARTICLE INFORMATION

Received: 22 Jul, 2025

Accepted: 05 Aug, 2025

Available online: 03 Jan, 2026

PP :5-26

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

https://creativecommons.org/license/by/4.0

Corresponding author:

Mathkal Ahmed Hafedh Alabbas
Dr. Raeda Mohammed Mahmoud

Email:
mathkil.23lwp13@student.uomosul.edu.iq
raidamohued@uomosul.edu.iq

Abstract

The Ruqyah Contract is considered one of the significant agreements sought by individuals suffering from psychological or physical illnesses. These individuals seek out legitimate spiritual healers (ruqyah practitioners) to treat their ailments through recitation of verses from the Qur'an and supplications derived from Islamic teachings, applied to the site of pain, in the hope that Allah grants healing thereby.

What distinguishes the Ruqyah Contract is its approach to illnesses that modern technology and medical diagnostics often fail to detect or identify. Many individuals suffer from undiagnosed conditions despite repeated consultations with medical professionals, prompting them to turn to spiritual remedies. The Ruqyah Contract constitutes an agreement between two parties: the spiritual healer, who performs Qur'anic recitations or authorized supplications along with blowing or physical contact (e.g., rubbing) on the affected area of the patient's body, and the patient, who may compensate the healer with a monetary amount or offer voluntary payment. Given the various legal themes invoked by this contract, it becomes necessary to define its governing provisions. Undoubtedly, every legal obligation is fulfilled according to the cause from which it originates. In the case of voluntary obligations arising from the mutual consent of both parties intending to produce legal effect, the parties' will determines their respective contractual duties.

Accordingly, the Ruqyah Contract entails a set of obligations borne by both the spiritual healer and the recipient. Since the provisions governing this type of agreement are not explicitly regulated by Iraqi civil law or other specialized legislation-including comparative legal frameworks- the contractual will of both parties determines those obligations. Should either party, the healer or the recipient, fail to honor the agreed commitments, legal consequences may ensue. These consequences may allow the aggrieved party (creditor) to pursue their rights through judicial means provided by the legislature, such as filing a lawsuit to compel the debtor to fulfill their obligations in accordance with the applicable legal request.

Keywords: (Raqi, Murqa, The Patient, Observation, Detection of Affliction)

أحكام عقد الرقية الشرعية (دراسة مقارنة)

مثكال أحمد حافظ العباس
كلية القانون – جامعة الكتاب
د. رائدة محمد محمود
كلية الحقوق- جامعة الموصل

المستخلص:

يُعد عقد الرقية الشرعية من العقود المهمة التي يلجأ إليها الأشخاص الذين يعانون من أمراض نفسية أو جسدية فيلجؤون إلى الرقاة الشرعيين لمعالجتهم من هذه العلل من خلال القراءة بالقرآن الكريم والأدعية المستقاة من الشريعة الإسلامية على محل الألم مع رجاء بأن الله ينفع بذلك، ولاسيما أن ما يميز عقد الرقية الشرعية أنه يعالج الأمراض التي تعجز الحداثة أو التكنولوجيا الكشف عنها أو معرفتها. يوجد الكثير من الأشخاص الذين يعانون من أمراض ويذهبون إلى الأطباء البشريين فيعجزون عن تحديد علتهم. وعقد الرقية الشرعية هو اتفاق ما بين شخصين أحدهما الراقي الشرعي الذي يقوم بقراءة الآيات القرآنية أو الأدعية الشرعية مع النفث أو المسح على الموضع الذي يتألم منه الجسد على المريض المراد رقيته وفي مقابل مبلغ مالي يدفعه الأخير للراقي الشرعي أو قد يكون تبرعاً. ونظراً لتعدد المواضيع التي يثيرها عقد الرقية الشرعية اقتضى الأمر بنا تحديد احكام عقد الرقية الشرعية ولا شك في إن كل التزام ينشأ فإن تنفيذه بصورة طبيعية هو تنفيذه حسب السبب الذي أدى إلى نشوئه.

ففي الالتزامات الإرادية الناشئة عن ارتباط إرادتين لإحداث أثر قانوني، فإن إرادة الطرفين هي التي تحدد التزامات المتعاقدين. وعليه، يترتب على الرقية الشرعية مجموعة من الالتزامات تقع على عاتق الراقي الشرعي والمرقى عليه. ولكون الرقية الشرعية لم يتم تنظيم احكامها من قبل المشرع العراقي في القانون المدني والقوانين الخاصة والقوانين محل المقارنة، فإن إرادة الطرفين هي التي تحدد هذه الالتزامات. وفي حال عدم التزام الراقي الشرعي أو المرقى عليه بتنفيذ التزاماتهم التي تم الاتفاق عليها، فإنه يترتب على ذلك آثار مختلفة، من خلالها يتمكن الدائن بالمطالبة بالحق الممنوح له باللجوء إلى وسيلة قانونية كفلها له المشرع للمطالبة من المدين بتنفيذ التزاماته، من خلال دعوى قضائية بإلزامه بتنفيذ التزاماته وحسب الطلب الذي ينسجم مع القانون.

الكلمات المفتاحية: (الراقي الشرعي، المرقى عليه، المريض، المعاينة، التشخيص)

مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية
KJHS

مجلة علمية، نصف سنوية
مفتوحة الوصول، محكمة

تاريخ تسلم البحث: ٢٠٢٥/٠٧/٢٢
تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٠٨/٠٥
تاريخ النشر: ٢٠٢٦/٠١/٠٣

المجلد: (٩)
العدد: (١٥) لسنة ٢٠٢٦م
جامعة الكتاب – كركوك – العراق

تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح

" أحكام عقد الرقية الشرعية ـ دراسة مقارنة ـ"
(بحث مستل)

مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية

https://doi.org/
P-ISSN:1609-591X
E-ISSN: (3005-8643) -X
kjhs@uoalkitab.edu.iq

المقدمة

الحمد لله الذي شرّع لنا الدين الإسلامي بأكمله، وبعث إلينا محمد (ﷺ) أفضل الرسل وخاتمهم، وأنزل إلينا القرآن الكريم، وهو الكتاب الأسمى والأفضل، والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد (ﷺ). أما بعد، سنقسم هذه المقدمة على الفقرات الآتية:

أولاً- مدخل تعريفي بموضوع البحث:

في المجتمع الإسلامي، يلجأ العديد من الأفراد إلى الرقاة الشرعيين الذين يقومون بإجراء الرقية الشرعية لعلاجهم من بعض العلل أو الأمراض. ونظراً لأن الرقية الشرعية تمس حياة الأفراد، فإنه من الضروري أن يكون الشخص على دراية بحقوقه والتزاماته قبل الشروع في عقد الرقية، كما يجب أن يكون الراقي الشرعي على علم بالالتزامات الملقاة على عاتقه، بالإضافة إلى الالتزامات التي تقع على المرقى عليه، ومن المهم ملاحظة أن التزامات أحد الأطراف تُعتبر حقوقًا للطرف الآخر.

ثانياً- مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في عدم وجود تنظيم قانوني خاص ينظم حقوق والتزامات أطراف عقد الرقية الشرعية الأمر الذي أدى ببعض الرقاة الشرعيين إلى استغلال الكثير من المرقى عليهم لعدم معرفة حقوقهم والتزاماتهم الأمر الذي تطلب التدخل للبحث في هذا الموضوع لبيان أحكام عقد الرقية الشرعية.

ثالثاً- أهمية البحث وسبب اختياره:

تتجلى أهمية الموضوع في أن الرقية الشرعية قد أسيء فهمها نتيجة لعدم معرفة أحكامها، مما أدى إلى ضياع حقوق بعض الأطراف المعنية، سواء كان الراقي الشرعي أو المرقى عليه. لذا؛ يستدعي الأمر التصدي لهذه المشكلة من خلال العمل على فهم أحكام الرقية الشرعية وتوضيح التزامات كل من الراقي الشرعي والمرقى عليه ضمن إطار قانوني وشرعي واضح.

رابعاً- منهجية البحث:

في هذا البحث، اعتمدنا بشكل رئيس على المنهج التحليلي من خلال دراسة الصيغ القانونية المتعلقة بموضوع بحثنا في القوانين الوطنية والمقارنة، ونظراً لعدم وجود تشريع ينظم أحكام الرقية الشرعية في القوانين العراقية، سنستند في بحثنا إلى القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١، والقانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨، بالإضافة إلى قانون المعاملات المدنية الإماراتي رقم ٥ لسنة ١٩٨٥ المعدل. كما سنتناول موقف الشريعة الإسلامية كلما اقتضت الحاجة لذلك.

خامساً- هيكلية البحث:

نظراً لأهمية موضوع البحث، سيتم تنظيمه وفقاً للهيكلية التالية:

ـ المبحث الأول: التزامات الراقي الشرعي.

- **المطلب الأول: التزامات الراقي الأصلية.**
- **المطلب الثاني: التزامات الراقي التبعية.**

ـ المبحث الثاني: التزامات المرقى عليه.

- **المطلب الأول: التزامات المرقى عليه الأصلية.**
- **المطلب الثاني: التزامات المرقى عليه التبعية.**

المبحث الأول

التزامات الراقي الشرعي

إذا انعقد العقد صحيحاً بأركانه وشروطه، تولدت عنه حقوق والتزامات، أي تنشأ عنه التزامات تثقل كاهل المدين بها ولابد من ضرورة تنفيذ تلك الالتزامات لكي تحقق الهدف من إبرام العقد ويكون الالتزام أما القيام بعمل، أو الامتناع عن عمل، وفي مجال عقد الرقية الشرعية، هناك مجموعة من الالتزامات يتفق عليها المتعاقدان ومنها ما يعده القانون من مستلزمات العقد بحكم القانون والعرف والعدالة[١]، وأن هناك من الالتزامات التي تتولد عن العقد في ذمة الراقي الشرعي منها تكون أساسية أو أصلية، ومنها ما تكون تبعية، وعليه سنقسم هذا المطلب على مطلبين وكالآتي:

- المطلب الأول: التزامات الراقي الأصلية.

- المطلب الثاني: التزامات الراقي التبعية.

المطلب الأول

التزامات الراقي الأصلية

ينشأ عن عقد الرقية الشرعية التزامات أصلية تقع على عاتق الراقي الشرعي فبعد أن تلتقي إرادة الطرفين على إنشاء العقد، يترتب التزامات في ذمة الراقي الشرعي ويقصد بالالتزامات الأصلية هو قيام الراقي الشرعي بعمل الرقية الشرعية وما تضمهُ من أعمال ألا وهو قيامه بالمعاينة والتشخيص والالتزام بالتبصير، وعليه سنقسم هذا المطلب على فرعين:

- الفرع الأول: الالتزام بالمعاينة والتشخيص.

- الفرع الثاني: الالتزام بالتبصير.

الفرع الأول

الالتزام بالمعاينة والتشخيص

يُعدّ التزام الراقي الشرعي بالمعاينة والتشخيص من الالتزامات المهمة التي تقع على عاتقه في عقد الرقية الشرعية، فبعد أن يراجع المرقى عليه الراقي الشرعي، فإن أول ما يقوم به الراقي هو التعرف على وضع المريض نفسياً وجسدياً، وهذا لا يكون إلا بعد أن يعاين المرقى عليه وتنشأ بعد ذلك علاقة ودية تتخللها بعض الأسئلة والأجوبة بين الراقي الشرعي والمرقى عليه للعمل على فحص المريض نتيجة المعاينة، ومن ثم تشخيص وتحديد الحالة المرضية التي يعاني منها المرقى عليه لمعرفة أسباب المرض وكيفية طريقة الرقية الشرعية[٢]؛ لأن كل مرض أو علة يعاني منها المريض تختلف طريقة الرقية الشرعية فيها، فمثلاً: الرقية عن أعمال السحر والشعوذة تختلف عن رقية العين، ورقية العين تختلف عن رقية الحسد، ورقية الحسد تختلف عن رقية الحمى؛ ويعني بأن الراقي الشرعي يجب أن تكون عنده معرفة ودراية بهذه الأمراض؛ لأنها تختلف عن الأمراض التي تعالج بالطب البشري؛ لأن الأخيرة يكون فيها التشخيص والمعاينة بالأجهزة الطبية، مثل: السونار والأشعة أو

---

[١] تنظر: المادة (٢/١٤٦) من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١؛ وتنظر: المادة (٢/١٨٤) من القانون المدني المصري رقم ٥١ لسنة ١٩٤٩؛ وتنظر: المادة (٢/٢٤٦) من قانون المعاملات الإماراتي رقم ٥ لسنة ١٩٨٥ المعدل.

[٢] آزاد عبيد عيسى، عقد العلاج بالهندسة الوراثية- دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠٢٣، ص١٠٩.

بالمختبرات الطبية، فبعض أمراض الرقية لا يمكن الكشف عنها بهذه الأجهزة حتى ولو كانت حديثة[٣]، وذهب البعض إلى تعريف التشخيص بأنه ذلك الجزء من الفن العلاجي الذي يهدف إلى تحديد طبيعة المرض[٤].

والسؤال الذي يطرح في هذا الصدد، ماذا لو قام الراقي الشرعي بالرقية الشرعية دون المعاينة أو التشخيص؟ للإجابة عن هذا التساؤل يمكننا القول: إذا لم يقم الراقي الشرعي بالمعاينة أو التشخيص ولم تتحقق النتيجة المرجوة من الرقية الشرعية، ففي هذه الحالة فإنه تتحقق مسؤولية الراقي الشرعي لأنه أخل بالتزامه وفقاً للعقد، فتحديد المرض الذي يعاني منه المرقى عليه يتطلب من الراقي الشرعي حصر أعراضه وأسبابه وخصائصه، وهذه المرحلة تُعد مرحلة تمهيدية لعلاج المريض وتبدأ بالمعاينة والتشخيص حتى يتشكل لدى الراقي الشرعي الصورة الواضحة عن حالة المريض، على ألا يلحق بالمرقى عليه أي ضرر من هذه المعاينة والتشخيص[٥].

وهذا يعني أن التزام الراقي الشرعي بالتشخيص والمعاينة التزام بنتيجة إذا خل أو أهمل فإنه يسأل عن المسؤولية العقدية، ولكن ما هي الأمور التي يجب أن يتحلى بها الراقي الشرعي لكي يتوصل إلى التشخيص والمعاينة بصورة دقيقة وصحيحة؟ الجواب عن هذا السؤال يتطلب من الراقي الشرعي حسن الاستماع والتركيز على حالة المريض، فمن حق المريض على الراقي الشرعي أن يحسن الاستماع إليه وإلى ما يشكو منه وأن يسأله بتأني ويعلم منه ما هو ضروري عن مرضه وحالته الصحية وسوابقه المرضية وما تعرض له من حوادث وما يحيط به من ظروف ومعرفة حالته النفسية وعليه أن يتعامل معه برفق ولين وعطف حتى يكسب ثقته لكي يحصل على المعلومات اللازمة عن المرض الذي يعاني منه[٦].

الفرع الثاني

الالتزام بالتبصير

يُعد الالتزام بالتبصير من أهم الالتزامات التي تقع على عاتق الراقي الشرعي ويتمثل هذا الالتزام بأن يفضي الراقي الشرعي للمرقى عليه بالمعلومات اللازمة عن حالته الصحية، وعن الرقية اللازمة وبيان المزايا والمخاطر المتوقعة والتكاليف المالية للحصول على الرقية الشرعية، فيعد هذا الالتزام بمثابة التحذير السابق في مخاطر الرقية الشرعية[٧].

وتوعية المرقى عليه هي الوسيلة المثلى للحفاظ على الثقة في العلاقة بين المرقى عليه والراقي الشرعي، ولا شك أن تبصير المريض بوضعه الصحي تُعد وسيلة ضرورية ليكون على دراية بحالته، مما يمكنه من موازنة الفوائد المرجوة والمخاطر الحقيقية أو المحتملة[٨].

---

[٣] محمد بن صالح الجزاع، الأحكام الفقهية في الرقية الشرعية، ط١، دار الأندلس للنشر والتوزيع، السعودية، حائل، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ص٣٦٢ وما بعدها.

[٤] غادة فؤاد مجيد المختار، حقوق المريض في عقد العلاج الطبي في القانون المدني العراقي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين، أربيل، ٢٠٠٩، ص١٣١.

[٥] آزاد عبيد عيسى، مصدر سابق، ص١١٠.

[٦] تنظر: الفقرتين (٣، ٥) (ز/ أولاً) من آداب المهنة الطبية العراقي؛ وكذلك تنظر: المادة (١٤) من لائحة وميثاق مهنة الطب في مصر رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٧٤.

[٧] للمزيد حول الالتزام بالتبصير ينظر: د. أنس محمد عبد الغفار، التزامات الطبيب تجاه المريض- دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠١٠، ص٥٧.

[٨] د. جعفر الفضلي، الالتزام بالنصيحة والسلامة والحذر في عقد المقاولة، بحث منشور في مجلة الرافدين للحقوق، العدد ١٣، ٢٠٠٢، ص١.

ويُعد التبصير من الضمانات القانونية لتحقيق المساواة بين من يعلم وبين من لا يعلم[٩]، وكذلك يُعد التبصير في عقد الرقية الشرعية التطبيق الأمثل لمبدأ احترام إرادة المرقي عليه بوصفه مريضاً[١٠]؛ لأن الراقي الشرعي لا يستطيع أن يقوم بأي عمل على المريض إلا بعد حصوله على رضى المرقي عليه نفسه أو رضا من ينوب عنه[١١].

ولا يعتد برضا المريض إلا إذا صدر عن إرادة واعية ومستنيرة، ويتطلب ذلك من الراقي الشرعي أن يبّصر المرقي عليه بحالته ويمنحه معلومات كافية للحفاظ على صحته ومصلحته وينبغي على الراقي أن يكون صادقاً ومخلصاً في تعامله مع المرقي عليه مستخدماً كل ما اكتسبه من علم ومعرفة، وهذا التبصير يجب أن يكون قائماً على الثقة المتبادلة بين الراقي والمرقي عليه لضمان اتخاذ قرارات مستنيرة تعود بالفائدة على صحة المريض وسلامته[١٢].

والتبصير في الرقية الشرعية يتم ابتداءً بالفحص النظري ويقصد بالفحص النظري هو تركيز الراقي الشرعي لأقوال المرقى عليه وأفعاله وحركاته واعترافاته بشأن بياناته الشخصية، مثل: سن المرقى عليه وجنسه وتاريخ أعراضه الصحية عن طريق إجابة المرقى عليه على الأسئلة التي يوجهها إليه الراقي الشرعي والتي تساعد في تكوين فكرة واضحة عن طبيعة المرض أو العلة التي يعاني منها المرقى عليه مبصراً إياه بضرورة التزام التروي والصدق في الإجابة عن الأسئلة التي ويجهها الراقي الشرعي[١٣]، فمثلاً: يتم سؤال المرقى عليه هل يشعر بوجود شيء عندما يكون وحيداً في الظلام أو هل يشعر بترياق عندما يأكل شيء أو هل يحس بحمى شديدة أو غيرها من الأسئلة الأخرى التي يتم عن طريق الإجابة عليها معرفة العلة أو الآفة التي يعاني منها المرقى عليه.

فإذا قام الراقي الشرعي بما يتوجب عليه فعله وتوصل إلى تشخيص معين صار متعيناً عليه أن يقوم بالشرح للمرقي عليه بعبارات سلسة ميسورة الفهم من العلة أو الآفة التي يعاني منها المرقى عليه؛ لأن محتوى التبصير هو إعطاء كمية من معلومات الرقية إلى المرقي عليه للتبصير بها وهذه المعلومات تتوقف عليها عملية التبصير على قدرة استيعاب المرقى عليه لها[١٤]، ولا يجوز للراقي الشرعي أن يتعمق في مصطلحات الرقية الدقيقة لأن مهمة الراقي هي إطلاع المرقى عليه على ما به من علة أو آفة وليس تثقيفه وجعله راقي شرعي، فضلاً عن تعزيز إيمان المرقى عليه وإنزال السكينة في نفسه ويجب أن يوضح الحالة التي يمكن أن تتفاقم إليها العلة إذا لم تتم الرقية وهذا التوضيح له أهمية، إذ يمنح المرقى عليه فرصة مقارنة الأخطار الناجمة عن رفض الرقية مقابل قبول الرقية، وهذه المقارنة تمكن المرقى عليه من اتخاذ قرارٍ واعٍ، أما بقبول أو رفض الرقية وهذا التبصير يعزز قبول المرقى عليه للرقية مما يؤهله لاتخاذ قرار مستنير[١٥].

---

[٩] فراس مشهل عبد الجبار النعيمي، عقد التطبيب عن بُعد- دراسة مقارنة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠٢٢، ص٧٦.

[١٠] د. زينة العبيدي، إرادة المريض في العقد الطبي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص٨٨.

[١١] د. أكرم محمود حسين ود. زينة العبيدي، تبصير المريض في العقد الطبي، بحث منشور في مجلة الرافدين للحقوق، المجلد ٨، العدد ٣٠، ٢٠٠٦، ص٢.

[١٢] د. سهيل يوسف الصويص، المسؤولية المدنية للطبيب، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٥٢.

[١٣] د. سلامة عبد الفتاح، أحكام عقد العلاج بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، دار الجامعة الجديد للنشر، مصر، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٢٦١.

[١٤] د. سلامة عبد الفتاح، مصدر سابق، ص٢٨١.

[١٥] د. رائدة محمد محمود، عقد التلقيح الصناعي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠١٢، ص٢١٦.

وللراقي الشرعي الحرية في اختيار الرقية التي يراها مناسبة للمرض أو العلة التي يعاني منها المرقى عليه ووفق الأصول الأساسية لممارسة الرقية الشرعية[١٦]، وإذا كان الراقي الشرعي حراً في اختيار الرقية المناسبة فإنه ملزم بتبصير المرقى عليه أو تبصير وليه إذا كان قاصراً أو وصيه إذا كان محجور عليه عن طريقة الرقية المناسبة، وإذا كانت هناك أكثر من طريقة رقية مناسبة للعلة أو المرض فإنه ملزم بمناقشتها مع المرقى عليه أو وليه أو وصيه لاختيار الطريقة المناسبة والأقل خطورة على المرقى عليه والتي تناسب حالته الصحية والنفسية[١٧].

والسؤال الذي يطرح في هذا السياق: هل يجب على الراقي الشرعي تبصير المرقى عليه بجميع المخاطر المتوقعة أو غير المتوقعة عند قيامه بالرقية؟ وللإجابة عن هذا التساؤل يمكننا القول أنه: الأصل أن يقع على عاتق الراقي الشرعي تبصير المرقى عليه عن جميع المخاطر حتى ولو كانت نادرة الحدوث أو استثنائية وسواء كانت هذه المخاطر تؤدي إلى أضرار بسيطة أو جسيمة، والاستثناء أنه في بعض الأحيان الراقي الشرعي ملزم بتبصير المرقى عليه فقط بالمخاطر المتوقعة الحدوث؛ لأنه في بعض الحالات يؤدي تبصير المرقى عليه عن الأخطار غير المتوقعة من قبل الراقي الشرعي يولد خطراً نفسياً ويعرقل الرقية الشرعية، إذ يجب على الراقي الشرعي أن يراعي حالة المرقى عليه وردود أفعاله عند قيامه بالتبصير وإنما عليه أن يفصح فقط عن المخاطر المتوقعة التي من الممكن أن تحصل عند ما يقوم الراقي الشرعي بالرقية الشرعية[١٨].

ولا يتوقف التبصير إلى هذا الحد بل يمتد إلى ما بعد الرقية الشرعية؛ لأن التبصير في مرحلة التشخيص والرقية هو لتنوير إرادة المريض ليتم الحصول على رضا حر ومستنير أما الهدف من التبصير اللاحق هو ليتم المحافظة على صحة المرقى عليه وإحاطته علماً بما يترتب على الرقية الشرعية من نتائج وبما يجب أن يتخذ من احتياطات في المستقبل للتأكد من نجاح الرقية أو لاتخاذ ما يلزم لتلافي الآثار غير الإيجابية التي ممكن أن تترتب في حالة فشل الرقية الشرعية؛ لأن الراقي الشرعي ملزم بتوجيه ومتابعة ومراقبة المرقى عليه بصرف النظر عما إذا تكللت الرقية الشرعية بالنجاح أو بالفشل[١٩].

والسؤال الذي يطرح في هذا السياق: هل التبصير يتطلب شكلاً معيناً؟ في الحقيقة إن الأصل في التبصير أن يكون شفهياً إلا أنه لا يمنع من أن يكون مكتوباً؛ لأن في بعض الحالات التي يجب أن يكون مكتوباً عندما يكون المرقى عليه مصاب بالصمم، فالتبصير الشفهي بهذه الفرضية لا يخدم المرقى عليه ولابد من اللجوء إلى التبصير المكتوب[٢٠].

ونظراً لخلو المشرع العراقي والقوانين المقارنة من نص يبين التبصير في عقد الرقية الشرعية فإننا نأمل من مشرعنا العراقي عند تشريعه لقانون خاص ينظم فيه أحكام الرقية الشرعية أنه ينص على هذا الالتزام ذو

---

[١٦] د. رائدة محمد محمود، المسؤولية المدنية عن الممارسات غير المشروعة للراقي- دراسة تحليلية، بحث منشور في مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية، المجلد ٧، العدد ١١، ٢٠٢٤، ص٢٩٥.

[١٧] د. محمد حسن قاسم، الطبيب بين الممارسة وحقوق الإنسان، دراسة في التزام الطبيب بإعلام المريض أو حق المريض في الإعلام في ضوء التشريعات الحديثة، دار الجامعة الجديد، مصر، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص٣٩.

[١٨] بكر طارق خلف الدليمي، المسؤولية المدنية الناجمة عن أضرار الطب البديل- دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، مصر، الإسكندرية، ٢٠٢١، ص٧٤؛ د. مالك حمد أبو نصير، مسؤولية الطبيب المدنية عن الأخطاء المهنية- دراسة مقارنة، ط١، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٥، ص١٢٧.

[١٩] د. عباس إلياس يوسف زرو، المسؤولية المدنية الناشئة عن ممارسات الطب البديل، دار الفكر والقانون، مصر، ٢٠٢٣، ص١١٥ وما بعدها.

[٢٠] للمزيد حول التبصير ينظر: د. زينة العبيدي، مصدر سابق، ص٩٤.

الأهمية ويكون النص المقترح: (يلتزم الراقي الشرعي القائم بأعمال الرقية الشرعية بتبصير المرقى عليه بجميع مراحل الرقية ابتداءً من مرحلة التشخيص مروراً بمرحلة الرقية وانتهاءً بالمرحلة اللاحقة على الرقية وبالأحوال التي تتلاءم مع طبيعة هذا العقد).

المطلب الثاني

التزامات الراقي التبعية

هناك التزامات تنشأ على عاتق الراقي الشرعي في عقد الرقية الشرعية تكون تابعة للالتزامات الأصلية والتي تعد مكملة للالتزامات المتفق عليها وأن لم ينص عليها في العقد والتي ينص عليها القانون والعُرف والعدالة وطبيعة الالتزام، فعقد الرقية الشرعية من العقود المدنية غير المسماة، أي لم يخصها المشرع بتنظيم خاص ويقصد بالالتزامات التبعية هي التي يجب أن يكون وجودها مرتبط بوجود الالتزام الأصلي، فإذا الالتزام الأصلي غير موجود فلا وجود للالتزام التبعي وعليه سنقسم هذا المطلب على فرعين:

- الفرع الأول: التزام الراقي بالسلامة.

- الفرع الثاني: التزام الراقي بالمحافظة على أسرار المرقى عليه.

الفرع الأول

التزام الراقي الشرعي بالسلامة

يعرف الالتزام بالسلامة هو الالتزام الذي يقع على عاتق الراقي الشرعي بالمحافظة على المرقى عليه من الأضرار الناجمة عن استخدام الراقي للأدوات أو المنتجات عند قيامه بالرقية كما يحدث في الوقت الحالي لدى أغلبية الرقاة[٢١]، فالراقي الشرعي ملتزم بعدم الضرر بالمرقى عليه وذلك لأن الرقية الشرعية توقيفية، وذلك لأن الراقي الشرعي يقرأ بآيات من القرآن الكريم ومن أحاديث الرسول (ﷺ) وتكون بلسان وصوت واضح[٢٢]، والراقي الشرعي يلتزم بضمان سلامة المرقى عليه وصحته، ولكن هل يلتزم الراقي الشرعي بتحقيق الشفاء كنتيجة ملزمة وحتمية؟ في الحقيقة أن الراقي الشرعي لا يلتزم بتحقق الشفاء كنتيجة ملزمة وحتمية؛ لأن ذلك بيد الله سبحانه وتعالى إلا أنه يلتزم بالسعي في تحقيق الشفاء من العلل أو الأمراض التي يعاني منها المرقى عليه كما لو سارت الأمور بشكلها الطبيعي ويجب أن يبذل الراقي الشرعي الجهد المطلوب منه وإذا لم يبذل جهد، مثل: أي راقي شرعي آخر فإنه يعد مخل بالتزامه[٢٣].

وفي نطاق الرقية الشرعية لوحظ في الآونة الأخيرة لجوء الراقي أو من يدعي الرقية إلى استعمال وسائل بغية الوصول إلى شفاء المرقى عليه كأن يقوم بضربه أو خنقه فالسؤال الذي يثار في هذا الصدد هل يجوز الضرب أو الخنق في الرقية الشرعية؟ وإذا كانت الإجابة بإجازة الضرب، ماذا يحدث إذا ضرب الراقي الشرعي المرقى عليه وأدى إلى قطع جزء من أجزاء جسمه أو إصابته بضرر أو عاهة مستديمة؟

في الحقيقة أن هذا السؤال جوابه في رأيين: الرأي الأول- قال بإجازة الضرب أو الخنق في الرقية الشرعية واستندوا أصحاب هذا الرأي على حديث الرسول (ﷺ) الذي رواه أبو الدرداء، قال: (قام الرسول (ﷺ) فسمعناه يقول: "أعوذ بالله منك"، ثم قال: "ألعنك بلعنة الله" ثلاثاً وبسط يده كأنه يتناول شيئاً، فلما فرغ من الصلاة، قلنا

---

[٢١] للمزيد من التفصيل حول الالتزام بالسلامة ينظر: بن صغير سماح، الالتزام بالسلامة في عقود الاستهلاك، رسالة ماجستير مقدمة إلى الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٨، ص١٦.

[٢٢] د. عبد الله بن مبارك السيف، الرقى الشرعية بين الاجتهاد والتوقيف، ط١، مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، السعودية، ٢٠١٩، ص٢٦.

[٢٣] زينب هادي حميد، الالتزام بضمان السلامة في عقد العلاج الطبي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠٠٣، ص٤٧.

يا رسول الله قد سمعناك تقول في الصلاة شيئاً لم نسمعك تقول قبل ذلك، ورأيناك بسطت يدك؟ فقال: "إن عدو الله إبليس، جاء بشهاب من نار ليجعله في وجهي، فقلت: "أعوذ بالله منك، ثلاث مرات، ثم قلت: ألعنك لعنة الله التامة، فلم يستأخر ثلاث مرات، ثم أردت أخذه، والله لولا دعوة أخينا سليمان لأصبح موثقاً يلعب به ولدان المدينة) [٢٤].

واستدل أصحاب الرأي الأول بهذا الحديث أنه عندما عرض الشيطان على الرسول (ﷺ) بسط يده ولعنه بلعنة الله، وهكذا إذا تلبس بالإنسان ولم يخرج منه فلا مانع من تهديده ولعنه وضربه، وكذلك يقولون بأن الضرب يقع على الشيطان ولا يقع على جسم الإنسان ولكنهم قيدوا الضرب بشروط، فإذا التزم الراقي الشرعي بهذه الشروط فإنه لا يسأل حتى وأن حدث قطع جزء من جسم المرقى عليه، وهي: أن يكون الراقي الشرعي حذق في الرقية بحيث يعرف متى يضرب وكيف يضرب، وألا يتجاوز ما ينبغي قطعه، فإن تجاوز ضمن وكان قياسهم في هذه الحالة على الأشخاص الذين ينفذون أحكام القصاص والأشخاص الذين يقطعون يد السارق بأن لا يتجاوز الأحكام المبينة في الشريعة الإسلامية في هذه الأحوال، وكذلك الأذن من المرقى عليه إذا كان بالغ عاقل أو من الولي إذا كان صغير أو فاقد الأهلية[٢٥]. أما الرأي الثاني- في جواز الضرب أو الخنق، فإنه لا يجوز الضرب ولا الخنق في الرقية الشرعية؛ لأن الرقية الشرعية تكون بقراءة آيات من القرآن والنفث على المرقى عليه والذي يقوم بالضرب أو الخنق لا يعد راقي شرعي بل يعد مؤذي؛ لأن قول البعض أن ضرب المرقى عليه الممسوس بالجن بأن الضرب لا يقع على جسد المرقى عليه وإنما يقع على الجني، فإنه لا يتقنه إلا المتخصصون في الرقية ومعرفة المرقى عليه بالمس وفي هذه الحالة يكون الضرب خفيف بحيث لا يؤدي إلى أي ضرر في جسم المرقى عليه وإذا أحدث أي ضرر حتى وإن كان بسيط، فإن الراقي الشرعي يُسأل عن هذا الضرر[٢٦].

ونحن بدورنا نتفق مع الرأي الثاني؛ لأن مسألة الضرب أو الخنق مسألة خطرة قد يقع بها المرقى عليه في أثناء الرقية الشرعية وقد تؤدي إلى أضرار جسيمة عضوية ونفسية مع اتفاقنا بأن الضرب فقط يكون عندما يعاني المرقى عليه بالمس الجني ومع الضرب الخفيف الذي لا يكون على الرأس أو الوجه؛ لأنها مركز للعصب على أن يكون الضرب فقط على الظهر وأن يكون بشكل خفيف ولا يؤدي إلى أي ضرر آخر؛ لأن أصحاب الرأي الأول استندوا على حديث الرسول (ﷺ) وأجازوا الضرب أو الخنق بكل العلل دون تخصيص علة المس الجني، وكذلك الذي يكون لرسول الله (ﷺ) لا يكون لغيره بأنه بقدرة الله سبحانه وتعالى ميّزه عن البشرية فهو يرى ويعلم ما لا يستطيع غيره أن يراه وأن يعلم وذلك بنزول جبريل – عليه السلام- عليه وبأمر الله تعالى، وقد يلجأ الراقي إلى وسائل أخرى لتحقيق الرقية كأن يقوم الراقي بحرق المرقى عليه بالنار، فهل يُعد هذا الأمر من أحكام الرقية الشرعية في شيء؟ للإجابة عن هذا السؤال في الحقيقة يُعد استخدام النار من الأمور الشائعة التي يستخدمها بعض الرقاة الشرعيين وهذا الأمر يُحرّم استخدامه بتاتاً؛ لأن النار لا يعذب بها إلا الله حتى ولو كان المرقى عليه يعاني من مس جني يمكن إخراجه باستخدام النار[٢٧]؛ لأن عند استخدام الراقي الشرعي الحرق

---

[٢٤] إخراج الحديث.

[٢٥] للمزيد ينظر: محمد بن صالح الجزاع، مصدر سابق، ص٢٧٧ وما بعدها.

[٢٦] فتوى الشيخ صالح الفوزان، حكم الضرب والخنق في الرقية الشرعية، الدروس الصيفية لكبار العلماء أثناء لقائه على قناة السعودية الرسمية، ٢٠١٤.

[٢٧] الشيخ عبد العزيز ابن باز والشيخ محمد صالح العثيمين والشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، الفتاوى الذهبية في الرقى الشرعية، ط١، دار الوطن، السعودية، ١٩٩٦، ص٧٢.

بالنار قد يسبب تشوهات خلقية أو عاهات مستديمة للمرقى عليه وهذا يعد من قبيل الإتلاف الذي يُسأل عنه الراقي[٢٨]؛ ولذلك يُعد الراقي الشرعي مخل في التزامه العقدي في أثناء الرقية الشرعية ويعد ضامن إذا استخدم النار وأدى إلى أي ضرر مادي أو معنوي، لحق بالمرقى عليه. وهنا تلحق أحكام المسؤولية العقدية بأحكام المسؤولية التقصيرية؛ لأن الراقي الشرعي يُعد قد ارتكب خطأً جسيماً[٢٩].

ومن الجدير بالذكر أن التزام الراقي بالسلامة يُعد التزاماً بتحقيق نتيجة وليس ببذل عناية ومن ثم فإن الراقي لا يستطيع التخلص من المسؤولية إلا بإثبات السبب الأجنبي[٣٠].

الفرع الثاني

التزام الراقي الشرعي بالمحافظة على أسرار المرقى عليه

يعد التزام الراقي الشرعي بحفظ أسرار المرقى عليه أثناء الرقية الشرعية من أكثر الالتزامات التصاقاً بواجباته الأخلاقية والإنسانية، بمعنى يقع على عاتق الراقي الشرعي الالتزام بالاحتفاظ بكل ما يصل إلى علمه أو يكتشفه في المرقى عليه من أسرار ولا يفشيها للغير[٣١]، وذلك انطلاقاً من ثقة المرقى عليه في الراقي الشرعي؛ لأن تدفعه هذه الثقة وكذلك رغبته في التخلص من العلة أو المرض الذي يعاني منه إلى أن يفضي إليه بأدق أسراره ويطلعه على أحواله الخاصة ما لم يطلع أحد غيره عليها، وكذلك الراقي الشرعي لا يستطيع أن يقوم بالرقية الشرعية إذا لم تكن هنالك مساعدة من المرقى عليه بإفضاء كافة الأسرار والمعلومات التي يعاني منها المرقى عليه، ويشكل إخلال الراقي الشرعي بهذا الالتزام إخلالاً يسأل عنه الراقي مدنياً.

وتبدو أهمية المحافظة على السر في الرقية الشرعية حماية لمصلحة المرقى عليه، وذلك بأبعاد ما يعاني منه بعيد عن الغير ومسامعهم وفي الوقت نفسه يعد واجب أخلاقي تمليه قواعد الشرف وعادات وأعراف الرقية الشرعية[٣٢]، ولا شك في التزام الراقي الشرعي بالسرية فهو يشمل كل مراحل العقد ابتداءً من مرحلة التفاوض انتهاءً إلى مرحلة ما بعد العقد إلا أن الراقي الشرعي يلتزم بالمحافظة على سرية المرقى عليه في مرحلة التفاوض ليس التزام عقدي وإذا أخل في التزامه في مرحلة التفاوض فإنه يسأل وفق أحكام المسؤولية التقصيرية؛ لأنه في هذه المرحلة - مرحلة التفاوض- لا يوجد عقد بينهما، والتزام الراقي الشرعي في مرحلة التفاوض وفقاً لمبدأ حسن النية[٣٣]؛ لأن هناك من عدّ أن هذا المبدأ يسود مراحل العقد جميعها ولا يقتصر على مرحلة التنفيذ وإذا أفشى الراقي الشرعي سراً للمرقى عليه في مرحلة التفاوض فإنه يعد مخلاً بمبدأ حسن النية[٣٤].

أما المحافظة على السرية في أثناء سريان عقد الرقية الشرعية فإنه في هذه المرحلة يعد التزام عقدي، إذ تعد شروط عقد الرقية أساس التزام كل طرف فيما تعهد به أعمالاً لمبدأ العقد شريعة المتعاقدين[٣٥]، وهذا المبدأ مبني على أساس الحرية التعاقدية وعلى أساسه يتم تحديد مسؤولية المتعاقدين وبشرط أن لا تتعارض شروط

---

[٢٨] تنظر: المادة (١٨٦) من القانون المدني العراقي، وتقابلها المادة (١٦٣) من القانون المدني المصري، وتقابلها المادة (٢٨٤) من قانون المعاملات المدنية الإماراتي.

[٢٩] تنظر: المادة (٢٠٢) من القانون المدني العراقي، وتقابلها المادة (١٦٣) من القانون المدني المصري، وتقابلها المادة (٢٨٢) من قانون المعاملات المدنية الإماراتي.

[٣٠] تنظر: المادة (٢٥٩) من القانون المدني العراقي، وتقابلها المادة (٢١٧) من القانون المدني المصري.

[٣١] للمزيد من التفصيل حول الالتزام بالسرية ينظر: د. علي محمد علي، المسؤولية المدنية للطبيب، ط١، دار مصر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠، ص٤٤.

[٣٢] د. عباس إلياس يوسف، مصدر سابق، ص١٥٧.

[٣٣] ينظر: المادة (١/١٥٠) من القانون المدني العراقي، والمادة (١/١٤٨) من القانون المدني المصري، والمادة (١/٢٤٦) من قانون المعاملات الإماراتي.

[٣٤] مخلد كامل حمادي، مصدر سابق، ص٥٨.

[٣٥] ينظر: الفقرة الثامنة من قواعد السلوك المهني لمحامي العراق، والمادة (١/٧) من القانون المدني المصري.

العقد مع نصوص القانون أو الآداب العامة وإذا أخل الراقي الشرعي في التزامه في هذه المرحلة – مرحلة سريان العقد- فإنه يعد مخل في التزام عقدي وتنشئ المسؤولية العقدية لأنه هناك عقد يتم تنفيذه باتفاق أطرافه ولا يجوز للقاضي تعديل شروط العقد وإنما فقط يتدخل القاضي في إجبار الطرف المخل في التزامه في تنفيذ التزامه إلا إذا كان في العقد شرط إنهاء العقد بإرادة أحد أطرافه أو بقوة القانون تعديل أو إنهاء العقد أو سلطة القاضي في تفسير العقد إذا كانت شروط العقد غير واضحة[٣٦]، ويمتد التزام الراقي الشرعي بالمحافظة على سرية المرقى عليه حتى بعد تنفيذ عقد الرقية الشرعية[٣٧].

وإذا استخدم الراقي الشرعي هذه المعلومات الذي هو ملزم بالمحافظة على سريتها وكان اتفاقهم صريح أو ضمني في العقد، فإنه إذا أفشاها تنشأ المسؤولية العقدية أما إذا استخدمها أو أفشاها دون أن يكون هناك اتفاق صريح أو ضمني، فإنه في هذه الحالة تنشأ بحق الراقي الشرعي المسؤولية التقصيرية[٣٨]، والسؤال الذي يطرح هل يستطيع الراقي الشرعي إفشاء جميع أسرار المرقى عليه التي يطلع عليها أثناء قيامه بالرقية؟ في الحقيقة إن الأصل أنه لا يجوز إفشاء أي سر من أسرار المرقى عليه والاستثناء يجوز إذا كانت هناك ضرورة، مثل: حالة بعض الأمراض العقلية التي يخشى من وجودها وعدم الإفصاح عنها إلى وجود أضرار قد تلحق بالمرقى عليه أو بغيره[٣٩].

وكذلك في حالة تبليغ الراقي الشرعي بالشهادة أمام القضاء، فإنه يتحلل من كتم السر في هذه الحالة وبنص القانون، وفي هذه الحالة فإنه يتطلب رضا المرقى عليه وأن تكون الشهادة لمنع ارتكاب جريمة، فإذا لم يرضَ المرقى عليه فلا يستطيع القاضي إجبار الراقي الشرعي أن يفشي السر؛ لأن في هذه الحالة من الطبيعي أن تكون الشهادة لصالح المرقى عليه ويجب أن تمنع هذه الشهادة من ارتكاب جريمة، ففي هذه الحالتين إذا طلب القاضي شهادة الراقي الشرعي يستطيع أن يفضي بسر المرقى عليه[٤٠].

وكذلك يحق للراقي الشرعي في كشف السر للدفاع عن نفسه عندما يتهم بارتكاب جريمة جنائية كالاغتصاب أو الإجهاض أو غيرها من الجرائم التي قد يقع بها الكثير من الرقاة الشرعيين وتوجه ضدهم دعاوى جنائية، فإذا كان برئ فإنه يحق له عن الكشف عن الأسرار التي تتعلق بموضوع الدعوى وتكون ضرورية للدفاع عن نفسه، أما إذا كان الكشف عنها لا تستلزمه ضرورة الدفاع عن النفس، فإنه لا يحق له الإفشاء بها[٤١].

وكذلك في حالة رضا المرقى عليه فإن الاتجاه الحديث قضاءً وفقهاً يذهب بأن السر ملك المرقى عليه ويمكن أن يفشيه بنفسه، كما له يمكن أن يحل الراقي منه ويسمح له بإفشائه؛ لأن يمكن أن يبوح به بنفسه أو أن ينيب

---

[٣٦] مهند عليان عودة الخضري، الالتزام بالسرية بين الأطراف المتعاقدة، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، مصر، ٢٠٢٣، ص٢٣.

[٣٧] ينظر: المادة (٩٠٩) من القانون المدني العراقي، والمادة (٦٨٥) من القانون المدني المصري.

[٣٨] مخلد كامل حمادي، مصدر سابق، ص٦٤ وما بعدها.

[٣٩] غادة فؤاد مجيد، مصدر سابق، ص٢٢٥.

[٤٠] نصت المادة (٨٩) من قانون الإثبات العراقي رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩ على أنه: "لا يجوز لمن علم من المحامين أو الأطباء أو الوكلاء أو غيرهم عن طريق مهنته بواقعة أو معلومات..."، ومن خلال هذا النص تبين لنا أن الأشخاص الملزمين بالحفاظ على أسرار المهنة لم يردوا على سبيل الحصر وإنما ذكروا على سبيل المثال وهذا ما أكدت عليه المادة (٨٩) عندما أشارت إلى مصطلح "أو غيرهم" وبناءً على ما تقدم فالراقي الشرعي ملزم بعدم الإفشاء عن الأسرار التي يطلع عليها أثناء الرقية على سبيل القياس ما لم يكن الإفشاء منعاً لارتكاب جريمة.

[٤١] غادة فؤاد مجيد، مصدر سابق، ص٢٣٤.

الراقي الشرعي فيه، مثلاً: عندما تكون الرقية لشخص مصاب بالإيدز والذي يعد إحدى العلل التي يمكن الرقية فيها، ولم يستطيع هذا الشخص أن يبوح المرقى عليه بهذا المرض لأسرته فإنه يستطيع أن يطلب من الراقي الشرعي إبلاغهم، وعندما يبلغهم الراقي الشرعي فإنه لا مسؤولية عليه فأذن المرقى عليه يعفي عنه التزامه بالكتمان[٤٢].

يجب على الراقي أن يبقى ملتزماً بالحفاظ على الأسرار التي يطلع عليها بحكم الرقية؛ لأن مجرد مخالفة هذا الالتزام يُعد بحد ذاته امتناعاً عن التنفيذ يرتب عليه القانون إشارة ومن هذه الآثار إعفاء المدين من الأعذار على اعتبار أن تنفيذ الالتزام هنا تنفيذاً عينياً أصبح مستحيلاً بفعل المدين الذي قام بإفشاء السر الذي اطلع عليه بحكم مهنته وهي الرقية[٤٣].

المبحث الثاني

التزامات المرقى عليه

بعد الانتهاء من البحث في التزامات الراقي الشرعي لابد من التطرق إلى الالتزامات التي تترتب في ذمة المرقى عليه الناشئة عن عقد الرقية الشرعية ليتحقق الهدف من إبرام عقد الرقية الشرعية وهو شفاء المرقى عليه من المرض أو العلة الصحية أو النفسية التي يعاني منها، وتطرقنا فيها سيق أنه هناك التزامات ما يتفق عليها المتعاقدان والتي تعد التزامات أصلية ومنها ما يعّده القانون من مستلزمات العقد بحكم القانون والعُرف والعدالة التي تعد التزامات تبعية مع ملاحظة ما يعد التزاماً في ذمة الراقي هو حق للمرقى والعكس صحيح، ولذا سنقسم هذا المبحث على مطلبين:

- المطلب الأول: الالتزامات الأصلية للمرقى عليه.

- المطلب الثاني: الالتزامات التبعية للمرقى عليه.

المطلب الأول

الالتزامات الأصلية للمرقى عليه

ينشأ عن عقد الرقية الشرعية التزامات أصلية تقع على عاتق المرقى عليه فبعد أن تلتقي إرادة الراقي الشرعي وإرادة المرقى عليه على إنشاء العقد تترتب التزامات أصلية في ذمة المرقى عليه، وهذه الالتزامات هي قيام المرقى عليه بدفع أجور الرقية المتفق عليها في المكان والزمان المحددين وبالكيفية المتفق عليها بينهما، والالتزام المرقى عليه بالتعاون مع الراقي الشرعي عن طريق الإدلاء بالمعلومات الصحيحة عن حالته وما ينتابه من أعراض، وعليه سنقسم هذا المطلب على فرعين:

- الفرع الأول: التزام المرقى عليه بدفع أجور الرقية.

- الفرع الثاني: التزام المرقى عليه بالتعاون.

الفرع الأول

التزام المرقى عليه بدفع أجور الرقية

تعد مهنة الرقية الشرعية مهنة ذات نوع خاص لا مثيل لها بين المهن الأخرى؛ لأنه تعد ممارسة لعمل ذو طبيعة إسلامية وأخلاقية هدفها خدمة إنسانية وأن يلتزم الراقي الشرعي بمبادئها وتقاليدها ومن مبادئها وأخلاقها أن يكون الريع المادي فيها شيئاً ثانوياً لأنه خدمة إنسانية وأن يبتعدوا عن الطرق غير المشروعة في اكتساب المال

---

[٤٢] د. عبد الحميد الشواربي، مسؤولية الأطباء والصيادلة والمستشفيات، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، ٢٠٠٤، ص٣٠٤.

[٤٣] تنظر: المادة (٢٥٨) من القانون المدني العراقي، تقابلها المادة (٢٢٠) من القانون المدني المصري، تقابلها المادة (٣٨٨) من قانون المعاملات المدنية الإماراتي.

ويجب أن يفرقوا بالطرق المشروعة وغير المشروعة في اكتساب الأجر وهذا التفريق يقوم على المبدأ الكلي القائل: "الطرق التي يكتسب فيها المال والتي لا يحصل فيها الفرد للمنفعة إلا بخسارة غيره تعد غير مشروعة، والطرق التي تكون فيها المنفعة متبادلة للأفراد وتكون مبنية بينهم بالتراضي والعدل هذه مشروعة"[٤٤].

وأجر الرقية الشرعية مشروع وجائز استناداً إلى حديث الرسول (ﷺ) عن حديث ابن سعيد الخدري، قال: {انطلق نفر من أصحاب النبي (ﷺ) في سفرة سافروها، حتى نزلوا على حي من أحياء العرب، فاستضافوهم، فأبو أن يضيفوهم، فلدغ سيد ذلك الحي، فسعوا له بكل شيء لا ينفعه شيء، فقال بعضهم: لو أتيتم هؤلاء الرهط الذين نزلوا، لعله أن يكون عند بعضهم شيء فأتوهم، فقالوا: يا أيها الرهط أن سيدنا لدغ وسعينا له بكل شيء لا ينفعه، فهل عند أحد منكم من شيءٍ، فقال بعضهم: نعم والله أني لأرقي، ولكن والله لقد استضفناكم فلم تضيفونا، فما أنا براقٍ لكم حتى تجعلوا لنا جعلاً، فصالحوهم على قطيع من الغنم، فانطلق يتفل عليه ويقرأ: الحمد لله رب العالمين، فكأنما نشط من عقال، فانطلق يمشي وما به قلبةً، قال: فأوفوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه، فقال بعضهم: اقسموا، فقال الذي رقى: لا تفعلوا حتى نأتي النبي فنذكر له الذي كان، فننظر ما يأمرنا، فقدموا على رسول الله (ﷺ) فذكروا له ذلك، فقال: "وما يدريكم أنها رقية؟"، ثم قال: "قد أصبتم اقسموا واضربوا لي معكم سهماً، فضحك رسول الله (ﷺ)}[٤٥].

وكذلك حديث الرسول (ﷺ): "إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله"[٤٦]، دل الحديث الشريف على جواز أخذ الأجرة على الرقية الصحيحة كما تؤخذ على المنافع الأخرى[٤٧]، وعلى هذا الأساس يمكننا تعريف أجور الرقية الشرعية بأنها: مبلغ من النقود يلتزم به المرقى عليه أو من ينوب عنه اتجاه الراقي الشرعي مقابل الرقية الشرعية، وتعد الأجور هي الوجه الثاني للمحل في عقد الرقية الشرعية فهي المقابل أو العوض الذي يلتزم بها المرقى عليه بدفعها إلى الراقي الشرعي واستحقاق الراقي الشرعي للأجر في عقد الرقية الشرعية؛ لأن هذا العقد يعد من عقود المعاوضة فيحصل كل طرف فيه على مقابل لما يقدمه أطرافه من أداء[٤٨].

والسؤال الذي يثار هنا، ما هو الأساس القانوني في تحدي أجور الرقية الشرعية؟ الجواب: نظراً لعدم وجود قانون ينظم عمل الرقية الشرعية فلابد من الرجوع إلى القوانين الخاصة في هذا المجال، ولقد جاء في تعليمات السلوك المهني العراقي لسنة ١٩٨٥ بأنه: "للطبيب حق مقاضاة أتعاب معينة من عمله ويجب أن يكون مورده المهني قاصراً على ما يحصل عليه مقابل ما يقدمه من خدمات طبية أو ما يتم منها تحت إشرافه تكون هذه الأتعاب بحسب الأعراف والتقاليد المهنية متفقة وإمكانات المريض المالية متناسبة مع نوع الخدمة..."[٤٩].

وبتطبيق هذا النص على عمل الرقية الشرعية على اعتبار الهدف واحد وهو شفاء المريض، يتبين لنا بأن هذه الأتعاب تقوم على عنصرين أولهما حالة المرقى عليه المادية وثانيهما أهمية عمل الرقية الشرعية المزمع القيام به.

---

[٤٤] ينظر: د. حبيب إدريس عيسى المزوري، الأحكام القانونية للأتعاب الطبية، بحث منشور في مجلة الرافدين، العدد ٤٢ لسنة ٢٠٠٩، ص٨٥ وما بعدها.

[٤٥] أخرجه أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه، المستدرك على الصحيحين للحاكم، المحقق: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، ج١، كتاب فضائل القرآن، حديث رقم (٢٠١٧)، دار الحرمين، مصر، القاهرة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، ص٧٥٩.

[٤٦] صحيح البخاري عن رواية عبد الله بن عباس، الدرر السنية، رقم الحديث (٥٧٣٧)، ص١٥٤٨.

[٤٧] حمزة محمد قاسم، مصدر سابق، ص٣٠٨.

[٤٨] د. رائدة محمد محمود، المسؤولية المدنية عن الممارسات غير المشروعة للراقي، مصدر سابق، ص٢٨٨.

[٤٩] أصدرت اللجنة العليا لنقابة الأطباء هذه التعليمات استناداً إلى حكم المادة (١١) من قانون نقابة الأطباء العراقي رقم ٨١ لسنة ١٩٨٤.

أما بالنسبة للعنصر الأول فيجب على الراقي مراعاة الحالة المادية للمرقى عليه، فالرقية كما ذكرنا تُعد عمل إنساني قبل أن تكون مهنة يحصل منها الراقي على الأجرة، فالتخفيف من آلام المريض ومساعدته على الشفاء هو الهدف الأسمى ولاسيما نحن نعيش في مجتمع إسلامي قائم على الرحمة والمودة، لقوله تعالى: { ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ}[٥٠]، فهذه الآية الكريمة تؤكد قضية مهمة ألا وهي تعظيم النفوس وحفظها وأن من تسبب ببقاء نفس واحدة بالنهي عن قتلها أو استنقاذها من أسباب الهلاك كالمرض فكأنما أحيا الناس جميعاً، بل ينال أجر وثواب كل عمل صالح تعمله تلك النفس التي أنقذها فإحياء النفس كإحياء الناس جميعاً[٥١].

أما العنصر الثاني فيجب على الراقي عند أخذه للأجرة أن يراعي أهمية العمل الذي يقوم به فهناك بعض الأمراض البسيطة التي لا تستوجب المغالاة في طلب الأجرة ولكن ونظراً للجشع والمغالاة من بعض الرقاة الشرعيين في استيفاء أجور باهظة مقابل عمل الرقية الشرعية من الضروري مراعاة أجور الرقية الشرعية والوقوف في وجه بعض الرقاة الشرعيين المستغلين حاجة الناس وضعفهم بسبب الأمراض أو العلل التي يعانون منها وهذا يتطلب تدخل المشرع العراقي لينظم عمل الرقية الشرعية وتحديد أجور الرقية الشرعية[٥٢]، بما يناسب وطبيعة العمل الذي يقوم به الراقي الشرعي من جهة وطبيعة المرض أو العلة التي يعاني منها المريض من جهة أخرى.

والسؤال الذي يثار في هذا الصدد، أين يتم الوفاء بأجور الرقية الشرعية ولمن يتم الوفاء؟ في الحقيقة يكون مكان الدفع في عيادة الراقي الشرعي الخاصة ما لم يوجد اتفاق يقضي بغير ذلك[٥٣].

والسؤال الذي يمكن إثارته في هذا المجال؟ هل يستطيع المرقى عليه أن يمتنع عن تسديد أجور الرقية الشرعية؟ الجواب: أنه عندما بيّنا سابقاً أن التزام الراقي الشرعي التزام ببذل عناية وليس التزام بتحقيق نتيجة؛ لئلا يستطيع الراقي الشرعي الاتفاق مع المرقى عليه وتعهده بشفائه؛ ولأن الشفاء بيد الله تعالى لقوله عزَ وجلّ: {ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ}[٥٤]، فإذا الراقي الشرعي لم يبذل العناية اللازمة أو امتنع عن تقديم العناية اللازمة فإنه يحق للمرقى عليه أن يمتنع عن تسديد أجور الرقية الشرعية[٥٥]، وهذا ما نص عليه المشرع العراقي في القانون المدني والقوانين المقارنة[٥٦].

الفرع الثاني

التزام المرقى عليه بالتعاون

يلتزم المرقى عليه بموجب عقد الرقية الشرعية بوصفه مريضاً بالتعاون مع الراقي الشرعي طوال فترة الرقية الشرعية ابتداءً من مرحلة التشخيص والمعاينة ثم مروراً بمرحلة الرقية وانتهاءً بالمراحل اللاحقة على الرقية[٥٧]؛ لأن ليس بمقدرة الراقي الشرعي الذي يقوم بمباشرة الرقية على المرقى عليه والاستمرار بها من

---

[٥٠] سورة المائدة، الآية {٣٢}.

[٥١] أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: د. بشار عواد معروف وعصام فارس، المجلد الثالث، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، لبنان، بيروت، ١٩٩٤، ص٧٧.

[٥٢] آزاد عبيد عيسى، مصدر سابق، ص١٢٣ وما بعدها.

[٥٣] د. رائدة محمد محمود، عقد التلقيح الصناعي، مصدر سابق، ص٢٢٩.

[٥٤] سورة الشعراء: الآية (٨٠).

[٥٥] د. حبيب إدريس عيسى، مصدر سابق، ص١٠١.

[٥٦] ينظر: المادة (٢٨٢) من القانون المدني العراقي، والمادة (٢٤٦) من القانون المدني المصري، والمادة (٤١٤) من قانون المعاملات الإماراتي.

[٥٧] للمزيد من التفصيل حول التزام المريض بالتعاون ينظر: د. ممدوح هاشم، الإنجاب الصناعي في القانون المدني، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ١٩٩٦، ص٣٤٣؛ وعد جاد الله حمود، عقد التجربة الطبية، رسالة دبلوم مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠٢٠، ص٧٣.

دون تعاون المرقى عليه نفسه أو من يقوم مقامه فبإمكان المرقى عليه أن يعرقل الرقية ولا تكون نافعة؛ لذا يلزم المرقى عليه بالتعاون مع الراقي الشرعي لتمكينه من تنفيذ التزامه، وعليه فلا يمكن مسائلة الراقي الشرعي عن إخلال المرقى عليه بالتزامه بالشكل الذي يحول دون تنفيذ الراقي الشرعي للالتزامات التي نشأت بموجب عقد الرقية الشرعية كما لو امتنع المرقى عليه عن الرقية الشرعية أو قيامه بإعطاء معلومات غير صحيحة عن حالته الصحية مما يربك الراقي الشرعي في تنفيذ التزامه بالرقية.

وعليه فإن التزام المرقى عليه بالتعاون في مرحلة التشخيص والمعاينة يتلخص عن طريق الإدلاء بالمعلومات الصحيحة عن حالته الصحية وذلك يتم عن طريق التزام المرقى عليه بالإجابة عن الأسئلة التي يتم توجيهها من الراقي الشرعي والتي تساعد في تكوين فكرة عن طبيعة العلة أو المرض وكذلك معرفة الأسباب التي أدت إلى هذه الحالة التي يعاني من ها المرقى عليه، مثلاً: عندما يعاني المرقى عليه من الالتباس بالجن فيسأل المرقى عليه عن الأعراض التي يشعر بها، مثل: هل تشعر بخدر الأطراف أو الاكتئاب أو التوتر وتأريخ هذه الأعراض أو هل تشعر بالقلق أو اليأس أو الخوف أو الإرهاق أو الغضب أو الخنق أو الضيق أو الرغبة في الانتحار... وغيرها من الأسئلة، وكل حالة صحية لها أسئلتها الخاصة بها، مثلاً: الأسئلة التي توجه للمسحور تختلف عن الحمى، وهذه الأسئلة والإجابة عليها بصورة صحيحة هي التي تساعد الراقي الشرعي في تشخيص الحالة الجسدية أو النفسية ومعرفة الرقية المناسبة لها[٥٨].

وعلى المرقى عليه وهو في معرض الإجابة عن الأسئلة التحلي بالصدق وأن لا يخفي أي معلومة أو عارض يعاني منه، لأنه قد يخفي بعض الأجوبة عن الأسئلة الموجهة له عندما يشعر بالحياء أو الخوف من كشف المعلومة، وهذا الشعور في بعض الأحيان يؤدي إلى ازدياد سوء الحالة التي يعاني منها أو قد يصعب على الراقي الشرعي تشخيص الحالة التي يعاني منها المرقى عليه عندما تكون الإجابة غير واضحة أو غير دقيقة كما هو حال المريض الذي يخفي عن طبيبه بعض المعلومات التي تساعد في التشخيص الصحيح للمرض[٥٩]، ولكي تتم الطمأنينة للمرقى عليه فمن الأفضل أن يخبره الراقي الشرعي وأن يبصره بأنه ملتزم بعدم إفشاء أي معلومة أو سر؛ لأن إحدى الالتزامات التبعية للراقي الشرعي الالتزام بعدم إفشاء أسرار الرقية الشرعية[٦٠].

أما التزام المرقى عليه في مرحلة الرقية الشرعية فإنه يتلخص بالتزام المرقى عليه بالتعاون مع الراقي الشرعي، مثلاً: الاستماع بإنصات إلى الرقية الشرعية، والاستعداد للرقية، مثلاً: أن يكون على طهارة، والإخبار عن الأعراض التي يشعر بها عندما يقوم الراقي الشرعي بالرقية، وكذلك معرفة والالتزام بمواقيت ومواعيد الرقية الشرعية التي يحددها الراقي الشرعي، وأن يتحلى بالصدق وحسن النية والتوكل على الله تعالى وأن يثق بقدرة الله تعالى في شفاءه من الحالة التي يعاني منها، وعندما يقع التعاون في هذه المرحلة من قبل المرقى عليه فإنه يؤدي إلى نجاح الرقية الشرعية وتحقيق الغاية منها وهي شفاء المرقى عليه وتحسن الحالة الصحية للمرقى عليه، والتخلص من أمراضه النفسية وفي الوقت نفسه فإن الرقية الشرعية تؤدي إلى التقرب من الله تعالى[٦١].

---

[٥٨] د. إبراهيم الأدغم، الرجل العقيم والإنجاب، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٩١؛ د. رائدة محمد محمود، عقد التلقيح الصناعي، مصدر سابق، ص٢٣٠.

[٥٩] رنا خيري، مصدر سابق، ص٥٠.

[٦٠] ينظر: المبحث الأول من هذا الفصل.

[٦١] د. رائدة محمد محمود، المسؤولية المدنية عن الممارسات غير المشروعية للراقي، مصدر سابق، ص٢٩٧.

وفي حالة عدم تعاون المرقى عليه مع الراقي الشرعي وتنفيذه لالتزامه بدقة كبيرة فإن يعد مخلاً بالتزامه اتجاه الراقي الشرعي.

المطلب الثاني

الالتزامات التبعية للمرقى عليه

هناك التزامات تبعية تنشأ على عاتق المرقى عليه في عقد الرقية الشرعية تكون تابعة إلى التزاماته الأصلية، التي تعد مكملاً للالتزامات الأصلية المتفق عليها وأن لم ينص عليها في العقد، والتي تعد من مستلزمات العقد التي ينص عليها القانون والعُرف وطبيعة الالتزام؛ لأن عقد الرقية الشرعية من العقود غير المسماة - كما بحثنا سابقاً، وهذه الالتزامات تتبع الالتزامات الأصلية، وهي الالتزام بأحادية منهج الرقية الشرعية والتي فيها يلتزم المرقى عليه بمراجعة راقي شرعي واحد فقط لئلا يخضع لأكثر من رقية عند مراجعته لأكثر من راق، ولا يؤدي إلى إرباك المرقى عليه، والتزام المرقى عليه بتعليمات الراقي لكي يقع الهدف من الرقية الشرعية، وعليه سنقسم هذا المطلب على فرعين:

- الفرع الأول: التزام المرقى عليه بأحادية الرقية الشرعية.

- الفرع الثاني: التزام المرقى عليه بتعليمات الراقي.

الفرع الأول

التزام المرقى عليه بأحادية الرقية الشرعية

سبق أن بيّنا أن شخصية الراقي الشرعي محل اعتبار وهذا يعني بأنه هو الذي يلتزم بالرقية الشرعية على المرقى عليه وذلك لأن الأصول الشرعية ومعلومات الرقية واحدة، غير أن وصول كل الرقاة الشرعيين إلى مستوى واحد من الخبرة والمعرفة في الرقية الشرعية أمر لا يمكن الجزم في تحقيقه؛ لأن الخبرات مختلفة من راقي شرعي إلى آخر ويترتب على ذلك أن قيام المرقى عليه بمراجعة أكثر من راقي في فترة واحدة وعلة واحدة فإن سيؤدي إلى حالة من الإرباك، وقد تؤخر حالة الشفاء لديه نتيجة لتعارض طرق الرقية الشرعية، كما يحدث أحياناً عند مراجعة المريض لأكثر من طبيب في الوقت نفسه[٦٢].

وعند مراجعة المرقى عليه لأكثر من راقي شرعي فإنه لا يمكن التحقق من مسؤولية أي من الرقاة الشرعيين الذين تمت مراجعتهم من قبل المرقى عليه وعليه فإنه يجب على المرقى عليه مراجعة راقي شرعي واحد، والالتزام برقية واحدة، إلا في حالة بأنه قرر ترك الرقية الشرعية عند راقي شرعي معين وتعاقد مع راقي آخر، فإنه في هذه الحالة يكون الراقي الشرعي الأخير محل الراقي السابق الذي تم الاتفاق معه، ويلتزم الراقي الشرعي السابق بعدم إفشاء أي سر من الأسرار التي كشفها من المرقى عليه عندما قام بالرقية[٦٣].

والسؤال الذي يُطرح في هذا المقام، ماذا لو امتنع المرقى عليه من الرقية الشرعية في أثناء فترة تنفيذ العقد، فهل يعد مخلاً بالتزامه؟ الجواب: من منطلق أن المرقى عليه له الحرية المطلقة في اختيار أي راقي شرعي للرقية عليه وله أيضاً القبول أو الرفض أي رقية، إلا أنه لا يمكن ترك إرادته مطلقة وخاصةً إذا ما كان الراقي الشرعي قد وصل إلى مراحل متقدمة من الرقية وكان المرقى عليه بعلم وإدراك بهذا التقدم في الشفاء وأن الأمر يقتضي التمييز بين حالات عدة:

---

[٦٢] د. عادل عبد إبراهيم، حق الطبيب في ممارسة الأعمال الطبية ومسؤوليته الجنائية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد، كلية القانون، ١٩٧٧، ص٣٥٨.

[٦٣] للمزيد من التفصيل حول الالتزام بالسرية ينظر: أحمد سلمان يوسف النعيمي، الالتزام التعاقدي بالسرية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠٠٥، ص٣.

أولاً- في حالة امتناع المرقى عليه لسبب غير مشروع يستشفه الراقي الشرعي من تصرفات وأقوال المرقى عليه، مثلاً: رغبته في الانتحار ليأسه من الشفاء ولعدم وجود أي دافع بنظرة في الاستمرار بالحياة ووجود حالات انتحار كثيرة في المجتمع، فرغبة المرقى عليه هذه غير مشروعة ومن ثم لا يجوز أخذ رغبة المرقى عليه هذه بنظر الاعتبار وعدم السماح له بالامتناع عن تنفيذ العقد[٦٤].

ثانياً- إن الوازع الديني له أثر كبير على نفسية المرقى عليه وعلى رجاحة القرارات التي يتخذها، قد يفضل المرقى عليه الحفاظ على سلامته النفسية والالتزام بمعتقده على سلامته الجسدية[٦٥]، وقد يكون امتناع المرقى عليه لتنفيذ العقد سببه معتقدات تشبه الأمراض والآلام بأنها تخيلات وأوهام، التي يجب لشفائه منها اتباع العلاج العقلي[٦٦].

ثالثاً- قد يصاب المرقى عليه بنوبة من القلق أو الفزع غير المبرر من وجهة نظر المرقى عليه في أثناء سير الرقية الناجحة الذي قد ينتهي بإزالة تامة للعلة أو المرض الذي يعاني منه المرقى عليه الأمر الذي لا يعير فيه الراقي الشرعي أهمية لاعتراض المرقى عليه ويمضي في إتمام إنجازه وما تمليه عليه مهنته، على اعتبار إن إرادة المرقى عليه تكون محل نظر بسبب الوضع العقلي والضغوط النفسية التي يمر بها المرقى عليه حال خضوعه للرقية الشرعية[٦٧].

وفي هذه الحالة تنهض مسؤولية الراقي الشرعي بتبصير المريض وإقناعه بما يترتب على عدم تنفيذه للعقد من نتائج ومن ثم عدم موافقته لعدم تنفيذ العقد وأن رفضه للرقية الشرعية قد يعرض حياته للخطر؛ لأن بعض الحالات إذا رفض المرقى عليه الرقية الشرعية قد يؤدي إلى الجنون، مثل: المس الجني أو إلى الوفاة في حالة تعرض المرقى عليه للسحر إذا لم يقم بالرقية الشرعية وكذلك إذا لم يتم تنفيذ العقد وتعرض المرقى عليه للخطر قد يؤدي إلى إساءة سمعة الراقي الشرعي[٦٨]، وبهذه الحالات لا يمكن ترك إرادة المرقى عليه في امتناعه عن تنفيذ عقد الرقية الشرعية لأنه تعد حالات قائمة على أسباب غير مشروعة.

غير هذه الحالات فإن هناك أسباب مشروعة لامتناع المرقى عليه عن تنفيذ عقد الرقية الشرعية ولا يعد مخلاً بالتزامه في تنفيذ العقد، مثلاً: امتناعه عن الرقية الشرعية لعدم موافقته لأسلوب الراقي الشرعي أو الوسيلة المتبعة فيه، أو أن تكلفة الرقية الشرعية سببت له زيادة في الأعباء المالية وهناك الكثير من الرقاة الشرعيين يستغلون المرقى عليه ويزيدون في أجور الرقية الشرعية، أو قد تزيد الرقية الشرعية ضغوط نفسية وتزيد من حالته الصحية التي يعاني منها وهذه الحالة تحدث عند عدم تمكن الراقي الشرعي من الرقية الشرعية وتؤدي إلى ازدياد سوء الحالة فأسباب كهذه يحق للمرقى عليه الامتناع عن تنفيذ العقد ورفض الرقية[٦٩].

---

[٦٤] د. محمود كامل البوز، قصور القانون الطبي، بحث منشور ضمن أعمال ندوة المشكلات القانونية والإنسانية لعلاقة الطبيب بالمريض، مجلة الحقوق الشريعة، جامعة تكريت، كلية الحقوق والشريعة، السنة الخامسة، العدد الثاني، ١٩٨١، ص١٩٧.

[٦٥] د. هويدا عبد الله إبراهيم الغافلي، عقد الاستشفاء الطبي- دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة كربلاء، ٢٠٢٤، ص١٤٣.

[٦٦] ويُعرّف العلاج العقلي بأنه: مجموع أفكار وسلوك يقوم بها الشخص بطرق نقدية إيجابية وتحويل تلك الأفكار والسلوك إلى طاقة. للمزيد ينظر: د. رياض نايل العاسمي، العلاج العقلاني والانفعال السلوكي بين النظرية والممارسة، ط١، دار الإعمار العلمي، الأردن، عمان، ٢٠١٥، ص٢٢.

[٦٧] د. هويدا عبد الله، مصدر سابق، ص١٤٤.

[٦٨] آزاد عيسى، مصدر سابق، ١٢٩.

[٦٩] رشا شاهين، إرادة المريض في الأعمال الطبية- دراسة مقارنة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، ٢٠١٨، ص٧٩.

الفرع الثاني

التزام المرقى عليه بتعليمات الراقي

على المرقى عليه الالتزام الدقيق بتعليمات الراقي الشرعي واتباع توجيهاته والامتثال لها لبلوغ غاية الرقية الشرعية وهي الشفاء التام أو تحسين الوضع الصحي أو النفسي للمرقى عليه قدر الإمكان إذ يجب على المرقى عليه اتباع تعليمات وإرشادات الرقية بالشكل الصحيح، فضلاً عن ذلك يتضمن هذا الالتزام التزام المرقى عليه بالرقية الشرعية التي يحددها له الراقي الشرعي في أثناء القيام بالرقية الشرعية ويكون ذلك بالانتباه والاستماع إلى تعليمات الراقي الشرعي وينتبه إلى ما يقوله من آيات قرآنية وأدعية نبوية ثابتة عن الرسول (ﷺ) لمعرفة الله تعالى ورسوله (ﷺ) وأن يتعلم من الراقي الشرعي ويحفظ تعليماته[٧٠].

وتتمثل العلاقة الإيجابية التي تقوم بين المرقى عليه والراقي العامل الأكثر أهمية في تعزيز درجة التزامه بتعليمات الراقي الشرعي، ولما كان المرقى عليه الذي يخضع للرقية ملتزم بموجب عقد الرقية الشرعية باتباع تعليمات وإرشادات الراقي الشرعي الذي يقوم بالرقية طوال فترة إجرائها وابتداءً من مرحلة التشخيص ثم مروراً بمرحلة تنفيذ الرقية الشرعية وانتهاءً بالمرحلة اللاحقة على انتهاء الرقية الشرعية مما يستلزم بحث هذا الالتزام بمراحل إجراء الرقية الشرعية، وعلى المرقى عليه أن يلتزم بما يطلبه الراقي الشرعي في مرحلة التشخيص وذلك بإدلائه بالمعلومات الصحيحة عن حالته الصحية[٧١]، والتزام المرقى عليه بالإجابة عن الأسئلة التي يوجهها الراقي الشرعي، مثل: ذكر المريض ما ينتابه من أعراض مؤقتة أو دائمة أو قيام المرقى عليه بالإدلاء عن سبق الإصابة بأمراض معينة أو قد يمنع الراقي الشرعي المرقى عليه من تناول أي مواد كيمائية أو إذا كان المرقى عليه يتعاطى المخدرات أو المسكرات فإن الراقي الشرعي يوجهه بعدم تناولها ويبين له ما تفعل بالإنسان الذي يتعاطاها وما تولده من آثار على حالته النفسية وما تولده من عار عليه وعلى أسرته في المجتمع، وكذلك يبين له بأنها حرام مما حرمه الله تعالى على عباده وكذلك يوجهه بالصلاة والصيام والطهارة والبعد عن المحرمات بكل أصنافها من زنا أو سرقة أو مراجعة السحرة والمشعوذين وغيرها من النصائح والتعليمات التي يجب على الراقي الشرعي تبصيرها للمرقى عليه وأن لا يخفي المرقى عليه عند عدم قدرته على معرفة بعض تعليمات الراقي؛ لأن ذلك يساعد الراقي في إيجاد البديل والتخفيف عن المرقى عليه باتباع تعليمات جديدة لها أثرها في نفس المرقى عليه[٧٢].

ويلتزم المرقى عليه في مرحلة الرقية باتباع تعليمات الراقي الشرعي فيما يتعلق بالمعاينة التي يطلبها الراقي الشرعي في الأوقات والأماكن المحددة، وكذلك يلتزم المرقى عليه في مرحلة الرقية بتعليمات الراقي بتجريب طرائق الرقية والأساليب المتبعة بإجراء الرقية، وأن يبعد كل البعد عن التوتر والقلق لأنهم يؤثران على الحالة النفسية للمرقى عليه ويؤخر الاستجابة للرقية وكذلك تكون من تعليمات الراقي الشرعي التي يجب على المرقى عليه تنفيذها هو عدم حضوره لوحدهِ؛ لأن هناك الكثير من الحالات التي يتعرض لها بعض المرقى عليهم من إغماء أو تعب أو فقدان للسيطرة وتكون بعض النتائج غير موفقة[٧٣].

ويمتد التزام المرقى عليه باتباع تعليمات الراقي الذي يقوم بالرقية الشرعية إلى مرحلة ما بعد الرقية لكي تعطي النتائج المرتقبة، وهي تحسن الحالة الصحية للمريض وشفائه من العلل التي يعاني منها، إذ لا يخفى ما لهذه

---

[٧٠] د. رائدة محمد محمود، المسؤولية المدنية عن الممارسات غير المشروعة للراقي، مصدر سابق، ص٢٩٦.

[٧١] ممدوح هاشم، الإنجاب الصناعي في القانون المدني، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ١٩٩٦، ص٣٢٣.

[٧٢] محمد بن صالح الجزاع، مصدر سابق، ص٣٦٥.

[٧٣] لقاء مع الراقي عامر العصمان، بتأريخ ٢٠٢٤/٥/١٨.

المرحلة من أثر كبير في نجاح الرقية الشرعية أو عدم نجاحها، فالتزام المرقى عليه بتعليمات الراقي يحافظ على النتائج الإيجابية وإذا لم يلتزم المرقى عليه بتعليمات الراقي الشرعي قد يؤدي إلى الانتكاسة في وضعه الصحي أو النفسي ومن ثم فشل الرقية في تحقيق غايتها[٧٤]، ويتلخص التزام المرقى عليه بتعليمات الراقي في هذه المرحلة بتنفيذها بشكل دقيق، مثل: تجنب الحركة السريعة أو الالتزام بالأذكار وكثرة الصدقات وتجنب الذنوب أو عدم تناول الأطعمة خارج المنزل وغيرها من التعليمات التي يقدمها الراقي الشرعي.

فعلى المرقى عليه أن يلتزم بتنفيذ تعليمات الراقي بدقة وإلا فإنه يعد مخلاً بالتزاماته اتجاه الراقي، لذا يكون مسؤولاً عن الأضرار التي قد تصيبه في حالة عدم تقيده في اتباع تعليمات وإرشادات الراقي سواء كانت متعلقة بحالة المرقى عليه التي يجري إجراء الرقية عليها أم التقيد بالتعليمات العامة التي يتعلق بالمحافظة على الصحة والسلامة في كل الحالات المرضية[٧٥].

الخاتمة

بعد الانتهاء من بحثنا الموسوم "أحكام الرقية الشرعية"، توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي نعرضها فيما يلي:

أولاً- النتائج:

توصلنا إلى عدد من النتائج، وكما يأتي:

١- تقتصر الرقية الشرعية على قراءة الراقي الشرعي لآيات من القرآن الكريم والأدعية الثابتة في القرآن والسُنّة مع النفث والدعاء للمرقى عليه المصاب بعلة بدنية أو نفسية، أما دون ذلك فتعتبر رقية غير شرعية.

٢- تبيّن لنا أن المشرع العراقي لم ينظم أحكام الرقية الشرعية في القانون المدني ولم يتم تنظيمها في أي قانون آخر.

٣- إن العلاقة التي تجمع الراقي الشرعي والمرقى عليه ترتب عليهما التزامات معينة منها قد تكون أصلية ومنها تبعية.

٤- إن الالتزامات الأصلية التي تقع على عاتق الراقي الشرعي تشمل الالتزامات بالمعاينة والتشخيص لكي يحدد الراقي الشرعي المرض والعلة التي يعاني منها المرقى عليه وتحديد الرقية المناسبة، وكذلك من الالتزامات الأصلية، التزام الراقي بالتبصير.

٥- إن هناك التزامات تقع على عاتق الراقي الشرعي تابعة إلى الالتزامات الأصلية، ومنها التزام الراقي الشرعي بالسلامة، مما يعني أنه يلتزم بالمحافظة على خصوصية الجسد ولا يستخدم أي أعمال من شأنها أن تؤدي إلى أضرار المرقى عليه، لأنه التزامه بالرقية الشرعية بقراءة آيات قرآنية وأدعية، وكذلك من الالتزامات التبعية التي تقع على عاتق الراقي الشرعي هو المحافظة على أسرار المرقى عليه التي يطلع عليها في أثناء الرقية الشرعية.

٦- إن هناك التزامات تقع على عاتق المرقى عليه، ومنها أصلية، مثل: التزامه بدفع أجور الرقية الشرعية والتزام المرقى عليه بالتعاون مع الراقي الشرعي، وكذلك هناك التزامات تبعية تقع على عاتق المرقى عليه، ومنها التزام المرقى عليه بأحادية الرقية الشرعية، أي يلتزم مع راقي شرعي واحد لكي يمكن شفاءه ولا يكون هناك إرباك بالرقية الشرعية، وكذلك التزامه بتعليمات الراقي الشرعي.

---

[٧٤] د. عباس إلياس يوسف زرو، مصدر سابق، ص١١٦.

[٧٥] د. رائدة محمد محمود، المسؤولية المدنية عن الممارسات غير المشروعة للراقي، مصدر سابق، ص٢٩٥.

٧- إن إخلال الراقي الشرعي أو المرقى عليه بأحد الالتزامات المترتبة عليهما يجعل المُخل بالتزامه مسؤولاً مسؤولية عقدية تستحق التعويض أو التخفيف من المسؤولية، وتلحق المسؤولية العقدية بالمسؤولية التقصيرية في حال ارتكب الراقي الشرعي غشاً أو خطأً جسيماً.

ثانياً- التوصيات:

١- نظراً لخلو التشريع العراقي من قانون خاص ينظم أحكام الرقية الشرعية وحيث أن المصلحة العامة تتطلب إخضاع أعمال الرقية الشرعية إلى قواعد وأحكام قانونية معينة لمزاولة مهامهم وتنظيم شؤونهم، نتمنى من المشرع العراقي أن يحذوا حذو التشريعات التي نظمت قانون الرقية الشرعية تنظيماً قانونياً.

٢- إلزام الراقي الشرعي باتباع أصول الرقية الشرعية وفقاً لما هو ثابت في أحكام الشريعة الإسلامية وعدم الحياد عنها أو تجاوزها.

٣- إلزام الراقي الشرعي بضمان السلامة تجاه المرقى عليه وعدم استخدامه لأساليب تعرض سلامته لأي ضرر كاستخدامه للضرب أو الخنق.

٤- إلزام الراقي الشرعي بالحفاظ على أسرار المرقى عليه وعدم إفشاءها وذلك في أثناء قيامه بأداء الرقية الشرعية.

٥- إلزام الراقي الشرعي بعدم بيع أي أنواع من الأعشاب أو الخلطات أو الزيوت التي لا يعرف سرها إلا هو؛ لأنها تخرج من نطاق عقد الرقية الشرعية.

المصادر

أولاً- كتب الفقه:

١- أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: د. بشار عواد معروف وعصام فارس، ط١، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ١٩٩٤.

٢- حمزة محمد قاسم، منار القارئ شرح مختصر صحيح البخاري، الجزء الثالث، مكتبة المؤيد، السعودية، الطائف، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٣- الشيخ عبد العزيز ابن باز والشيخ محمد صالح العثيمين والشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، الفتاوى الذهبية في الرقى الشرعية، ط١، دار الوطن السعودية، ١٩٩٦.

٤- د. عبد الله بن مبارك السيف، الرقى الشرعية بين الاجتهاد والتوقيف، ط١، مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، السعودية، ٢٠١٩.

٥- فتوى الشيخ صالح الفوزان، حكم الضرب والخنق في الرقية الشرعية، الدروس الصيفية لكبار العلماء أثناء لقائه على قناة السعودية الرسمية، ٢٠١٤.

٦- محمد بن صالح الجزاع، الأحكام الفقهية في الرقية الشرعية، الطبعة الأولى، دار الأندلس للنشر والتوزيع، السعودية، حائل، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

ثانياً- الكتب القانونية:

١- د. إبراهيم الأدغم، الرجل العقيم والإنجاب، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، ٢٠٠٢.

٢- أنس محمد عبد الغفار، التزامات الطبيب تجاه المريض- دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠١٠.

٣- بكر طارق خلف الدليمي، المسؤولية المدنية الناجمة عن أضرار الطب البديل- دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديد، مصر، الإسكندرية، ٢٠٢١.

٤- د. رياض نايل العاسمي، العلاج العقلاني والانفعال السلوكي بين النظريات والممارسة، ط١، دار الإعمار العلمي، الأردن، عمان، ٢٠١٥.

٥- د. سلامة عبد الفتاح، أحكام عقد العلاج بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، دار الجامعة الجديد للنشر، مصر، القاهرة، ٢٠٠٩.

٦- د. سهيل يوسف العويص، المسؤولية المدنية للطبيب، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، ٢٠٠٦.
٧- د. عباس إلياس يوسف زرو، المسؤولية المدنية الناشئة عن ممارسات الطب البديل، دار الفكر والقانون، مصر، ٢٠٠٣.
٨- د. عبد الحميد الشواربي، مسؤولية الأطباء والصيادلة والمستشفيات، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٤.
٩- د. عبد المجيد عبد الحكيم ود. عبد الباقي البكري ود. محمد طه البشير، الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني العراقي، مصادر الالتزام، ج١، ط١، دار السنهوري، لبنان، بيروت، ٢٠١٥.
١٠- د. علي محمد علي، المسؤولية المدنية للطبيب، ط١، دار مصر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠.
١١- د. مالك حمد أبو نصير، مسؤولية الطبيب المدنية عن الأخطاء المهنية- دراسة مقارنة، ط١، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٥.
١٢- د. محمد حسن قاسم، الطبيب بين الممارسة وحقوق الإنسان، دراسة في التزام الطبيب بإعلام المريض أو حق المريض في الإعلام في ضوء التشريعات الحديثة، دار الجامعة الجديد، مصر، الإسكندرية، ٢٠١٢.
١٣- د. ممدوح محمد علي مبروك، التزامات الطبيب نحو المريض، دراسة تحليلية مقارنة، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، ٢٠١٨.

ثالثاً- الرسائل والأطاريح:

١- أحمد سلمان يوسف النعيمي، الالتزام التعاقدي بالسرية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠٠٥.
٢- أزاد عبيد عيسى، عقد العلاج بالهندسة الوراثية- دراسة مقارنة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠٢٣.
٣- بن صغير سماح، الالتزام بالسلامة في عقود الاستهلاك، رسالة ماجستير مقدمة الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٨.
٤- رائدة محمد محمود النجماوي، عقد التلقيح الصناعي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠١٢.
٥- رشا شاهين، إرادة المريض في الأعمال الطبية- دراسة مقارنة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، ٢٠١٨.
٦- رنا خيري مصطفى الصراف، عقد العلاج بالبدائل الصناعية الطبية، رسالة دبلوم مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠١٩.
٧- زينب هادي حميد، الالتزام بضمان السلامة في عقد العلاج الطبي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠٠٣.
٨- زينة غانم العبيدي، إدارة المريض في العقد الطبي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠٠٥.
٩- عادل عبد إبراهيم، حق الطبيب في ممارسة الأعمال الطبية ومسؤوليته الجنائية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٧٧.
١٠- عصام فرخاش، أحكام العقد الطبي والآثار المترتبة عنه، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الإسلامية، قسم الشريعة والقانون، جامعة الجزائر، ٢٠١٦-٢٠١٧.
١١- غادة فؤاد مجيد المختار، حقوق المريض في عقد العلاج البي في القانون المدني العراقي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين، أربيل، ٢٠٠٩.

١٢- فراس مشهل عبد الجبار النعيمي، عقد التطبيب عن بعد- دراسة مقارنة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠٠٥.
١٣- مخلد كامل حمادي، الالتزام بالسرية في العقود المدنية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠٢١.
١٤- ممدوح هاشم، الإنجاب الصناعي في القانون المدني، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ١٩٩٦.
١٥- مهند عليان عودة الخضري، الالتزام بالسرية بين الأطراف المتعاقدة، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، ٢٠٢٣.
١٦- هويدا عبد الله إبراهيم الغافلي، عقد الاستشفاء الطبي- دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة كربلاء، ٢٠٢٤.
١٧- وعد جاد الله حمود، عقد التجربة الطبية، رسالة دبلوم مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠٢٠.

رابعاً- البحوث والمقالات:

١- د. أكرم محمود حسين ود. زينة غانم العبيدي، تبصير المريض في العقد الطبي، بحث منشور في مجلة الرافدين للحقوق، المجلد ٨، العدد ٣٠، ٢٠٠٦.
٢- د. جعفر الفضلي، الالتزام بالنصيحة والسلامة والحذر في عقد المقاولة، بحث منشور في مجلة الرافدين للحقوق، العدد ١٣، ٢٠٠٢.
٣- د. حبيب إدريس عيسى المزوري، الأحكام القانونية للأتعاب الطبية، بحث منشور في مجلة الرافدين للحقوق، العدد ٤٢، ٢٠٠٩.
٤- د. رائدة محمد محمود النجماوي، المسؤولية المدنية عن الممارسات غير المشروعة للراقي- دراسة تحليلية، بحث منشور في مجلية الكتاب للعلوم الإنسانية، المجلد السابع، العدد ١١، ٢٠٢٤.
٥- د. محمود كامل البوز، قصور القانون الطبي، بحص منشور ضمن أعمال ندوة المشكلات القانونية والإنسانية لعلاقة الطبيب بالمريض، مجلة الحقوق والشريعة، جامعة تكريت، كلية الحقوق والشريعة، السنة الخامسة، العدد الثاني، ١٩٨١.

خامساً- المقابلات الشخصية:

١- لقاء مع الراقي عامر العصمان بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٨.

سادساً- القوانين:

١- القانون المدني المصري رقم ٥١ لسنة ١٩٤٩.
٢- القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١.
٣- لائحة وميثاق مهنة الطب في مصر رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٧٤.
٤- قانون الإثبات العراقي رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩.
٥- قانون المعاملات المدنية الإماراتي رقم ٥ لسنة ١٩٨٥ المعدل.
٦- لائحة آداب مهنة الطب العراقي.